الفصل الرابع
تجارب بعض الدول التى مرت بمراحل الانتقال

تمهيد :

من المعروف ان المراحل الانتقالية التى تعرضت لها بعض الدول تعد من اصعب المراحل ، نتيجة التغيرات الغير متوقعة والغير مخططة ، اما عندما تتعرض الدول للثورة ، فهنا تكون النتائج اكثر تعقيدا .

ولكن كثير من الدول تعرضت للمراحل الانتقالية واستطاعت التعامل معها واصبحت افضل مما كانت عليه، وهذا ماحدث فى دول شرق اوروبا، التى سوف نتعرض لها من اجل استخلاص دروس مستفادة قد نستفيد منها لتخطى مرحلة الانتقال فى المجتمع المصرى.

وسوف نتاول المحاور الاتية:

المحور الأول : عرض تجارب بعض من دول اوروبا الشرقية.

المحور الثانى : عرض تجربة البرازيل

المحور الثالث : الدروس المستفادة من التجارب الدولية

- عرض تجارب بعض من دول اوروبا الشرقية.

1 - مستوى المعيشة والفقر

لم تسجل مستويات المعيشة فى ظل نظام الاقتصاد الإشتراكى تفاوتات ضخمة ويمكننا القول إن الأغلبية العظمى من الشعب المجرى ، كانت تعيش فى مستوى يفى بالحاجات الأساسية والضرورية ، وأن التفاوتات فى المعيشة تكاد تكون طفيفة ، فقد كانت الفوارق فى المرتبات بين رؤساء الإدارات على سبيل المثال وعاملى النظافة ليست بالفوارق الكبيرة. أما بعد التحول ، فقد نرى أن بعض الشركات يصل فيها الراتب إلى 20.000-30.000 فورنت وشركات أخرى بنفس التخصص قد يصل إلى 100.000 فورنت فى الشهر. بل أن هناك دراسات إمبريقية ، قد وصلت إلى أن الدخول السنوية فى بعض البنوك الرئيسة ، للإدارة العليا ، تصل إلى ما بين 20 – 60 مليون فورنت.

وقد تأثر مستوى معيشة الأفراد نتيجة للتغيرات فى أسعار والخدمات التى تستهلكها الأسر ، ففى فترة نظام الإقتصاد الاشتراكى ، كان هناك وفرة من السلع والخدمات الأساسية ولم يكن هناك تطلعات إستهلاكية كبيرة لإقتناء السلع الكمالية ، فقد كان هناك صعوبة فى حرية السفر والتنقل لأوروبا الغربية .

وسياسات التحول ، وما تستتبعه من الحد من الطلب الكلى فى الاقتصاد ، إشتملت أيضاً على إجراءات سياسية أدت إلى رفع تكلفة الانتاج وزيادة معدلات التضخم ، خاصة فى النصف الأول من عقد التسعينيات ، وزيادة الضرائب ، وتخفيض قيمة العملة المحلية فبالرغم من الجهود المبذولة لمحاولة تثبيت قيمتها ، إلا أن كل ذلك أدى إلى إرتفاع أسعار السلع الاستهلاكية الرئيسية – والتى كان يعتبرها الشعب المجرى " حد الأمان" لحياة كريمة.

وقد أثرت سياسات التحول أيضاً على توزيع الدخل ، وما أستتبعه من فوارق داخلية ، لم تحدث من قبل فى العقود الأربع السابقة على فترة التحول ، وذلك إما عن طريق الدخول الفردية (كما سبق الذكر) ، وإما عن طريق الأجور والأسعار ، كا أن تخفيض وإلغاء الدعم فى بعض الأحيان ، وقد أثر على مستوى معيشة الفقراء ، حيث أن البيانات غير مدققه عن إعداد الفقراء أو الداخلين الجدد فى حلقة الفقر ، ولكن يمكن القول بأن نسبتهم تتراوح بين 7 – 8.6% فقى عام 1993 ، وقد كانت تلك النسبة إلى السكان فى سنة 1989 حوالى 1.6% يعيشون تحت خط الفقر ، ويحصلون على أقل من الحد الأدنى للمعاش ، وإذا إفترضنا أن الحد الأدنى للمعاش منخفض للغاية ، فإنه يمكننا تحديد خط الفقر بأنه 150% أقل من الحد الأدنى للمعاش ، وعلى ذلك فإن أعداد الفقراء قد إزدادت من 5% إلى ما بين 33–40% فى فى خلال أربعة أعوام فقد من التحول ، حيث أن الدخول قد تركزت حول خط الفقر.

وعلى ذلك فإن جزءاً كبيراً من الشريحة العمرية من كبار السن والمحالين على المعاش لم يستطيعوا مواكبة الارتفاع المستمر فى الأسعار ، ورفع الدعم عن أغلب السلع وإرتفاع أسعار العلاج والدواء ، مما أدى إلى إرتفاع معدلات الوفيات حتى أصبحت الأعلى فى أوروبا.

ويمكن للمراقب للشارع المجرى أن يرى صور التفاوت فى الدخول حيث تسير السيارات الفاخرة الحديثة إلى جوار السيارات القديمة.

وقد أصبحت الطبقة الفقيرة فى الماضى هى الشريحة الدنيا من الطبقة المتوسطة ، أما الشريحة العليا من الطبقة المتوسطة فقد أصبحت أكثر ثراء.

وأصبحت أسعار الكتب والمجلات الثقافية ، وأماكن الترفيه مرتفعة بصورة لا تتواكب مع كل الدخول ، بينما أصبح هناك إمكانية لعرض كل الآراء بحرية شديدة ، وحرية الإنتخاب والتعبير عن الرأى ، وأختلف نوع الحياة الثقافية مع إنتشار إستخدام التكنولوجيا المتطورة ونتيجة لثورة الإتصالات والأقمار الصناعية ، إتسعت آفاق الشباب وأصبح أكثر إقتراباً من العالم الخارجى ، ويمكنه السفر بحرية دونما قيود على تلك الحرية.

الإنفاق على التعليم والصحة :

انخفض نصيب الفرد من الإنفاق على الخدمات التعليمية والصحية بالأسعار الثابتة إنخفاضاً ملحوظاً خلال العقد الماضى ، نتيجة لإنحسار دور الدولة فى الإنفاق العام بما فيها الخدمات الأساسية ، التى يأتى فى مقدمتها خدمات التعليم والصحة.

وفى مقارنة للوضع فى العقود الأربعة الماضية ، قبيل التحول الإقتصادى ، فإن الدولة كانت تدعم التعليم فى جميع مراحله ، ولكن كان يصاحب ذلك إنخفاض مستوى التعليم فلم يكن مواكباً للتطورات المتلاحقة فى العملية التعليمية ، خاصة بالمقارنة بأوروبا الغربية أو المعايير العالمية ، وإنخفاض مستوى المدرس نتيجة إنخفاض مستوى المرتبات.

وبعد التحول كانت نفقات الإلتحاق بالتعليم قد إرتفعت ،ولا يستطيع الإلتحاق بالتعليم الجامعى إلا من له القدرة المالية العالية ، ولكن على صعيد آخر ، فإن الطلبة أصبح لديهم الفرص لتبادل الزيارات العلمية ، والتعليم فى الخارج ، مما لم يكن متاحاً من قبل ، وأيضاً زادت القدرة على الإتصال والتواصل مع العالم الخارجى ، وإستخدام أحدث التقنيات العلمية ،وتعلم اللغات الأجنبية ([1])

وبالنسبة للرعاية الصحية ، فكما سبق القول ، فإن الدولة قد تكفلت بالرعاية الصحية المجانية فى العقود الماضية ، وأصبح الوضع بعد التحول مختلفاً بصورة كبيرة فالمستشفيات التابعة للدولة ، مازالت موجودة ولكن ينقصها الموارد المالية لتقديم خدمة صحية عالية ، وقد

[1] نسبة من أتموا التعليم الإلزامى 96.5% ، وهناك 89 جامعة فى المجر.

بدأت العيادات الخاصة والمستشفيات الخاصة فى الظهور بصورة كبيرة لتقديم الرعاية الصحية الجيدة ، ولكن بطبيعة الحال فإنه يقابلها تكلفة مالية مرتفعة.

وبالتالى فالفقراء هم المضارون بصورة رئيسية من إنخفاض الإنفاق على التعليم والصحة ، ومع إزدياد معاناتهم ، ستقل إنتاجيتهم ودخولهم نتيجة إستقطاع جزء لا يستهان به من الدخل للإنفاق على التعليم والرعاية الصحية.
وستضار المرأة أيضاً بصورة كبيرة ، حيث أن الرعاية الصحية (كما سبق الذكر) أثناء الحمل والرضاعة – مكفولة بصورة كبيرة – مما سيؤثر ايضاً على قراراتها فى الإنجاب مستقبلاً – نتيجة إرتفاع تلك التكلفة بصورة كبيرة (معدلات المواليد قد تتناقص يوماً بعد يوم). ([1]

التحول الإقتصادى فى الولايات الألمانية الشرقية :

تختلف تجربة التحول الاقتصادى فى ألمانيا الشرقية فى إطار من الوحدة الكلية مع ألمانيا الغربية فى كثير من المعطيات والإمكانيات عن تجارب التحول الاقتصادى فى باقى دول وسط وشرق أوروبا ، فقد توفر لتجربة التحول الاقتصادى فى المانيا الشرقية من وسائل الدعم التى قدمتها لها ألمانيا الغربية ما لم يتوافر لغيرها ، وكان من أهم هذه الوسائل :

(1) السياسات الكلية المالية والنقدية والتجارية وبرامج الإصلاح والتثبيت.
(2) مؤسسات إقتصاديات السوق (وتشمل مؤسسات سوق النقد وسوق المال وسوق العمل).
(3) متطلبات سوق العمل من مؤسسات وسياسات وبرامج شاملة نظم التكافل الإجتماعى.
(4) الكوادر الإدارية والفنية.
(5) التمويل المالى لتكاليف وأعباء التحول الاقتصادى.

[1]) عزيزة عبد الرازق ، مصطفى كامل السيد " محرر شرق أوربا بعد إنتهاء الحرب الباردة تحولاتها السباسية والاقتصادية والاجتماعية ، مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، جامعة القاهرة ، الجيزة 2004.

ومن جهة أخرى ، فإن نظام إقتصاد السوق الاجتماعى فى المانيا الإتحادية الذى يقوم على مثالية إزدواجية تجمع بين مثالية حرية السوق ومثالية العدالة الإجتماعية ، كان يتمتع بنظـــام متكامل لتأمينات البطالة والشيخوخة وتأمينات الصحة التى تكفل للمواطنين شبكة أمان رحبة.

كما يثرى ألمانيا الغربية تجربة مستقرة وناجحة فى تحقيق التكامل المالى بـــين ولاياتهـــا الغربية من خلال التحويلات البيئية عبر بنود ميزانيات الولايات والميزانية الاتحادية.

وتعكس معدلات الإستقطاع من الدخول فى شكل ضرائب وإشتراكات فى نظم التأمينـــات والمعاشات والتى تصل 43% من الدخل القومى ، فى إقتصاد قوى وثرى ، ضـــخامة المـــوارد المتاحة لميزانية الدولة وشبكة التأمينات الاجتماعية والتى تؤهلها لأن تقوى على تحمل أعبـــاء إضافية طارئة خلال مرحلة التحول. وإن لم يكن من الوارد التهوين من ضخامة هـــذا العـــبء وتكلفته الفعلية.

أضف إلى ما سبق ، أن الاقتصاد الألمانى كان يمر فى عام 1990 بالسنة الثامنة مـــن دورة الرواج والإتتعاش الاقتصادي التى بدأت 1982 ، مما جعل الاقتصاد الغربى يقود عمليـــة الإصلاح الاقتصادى فى الشرق الأوسط وهو فى وضع إقتصادى ومالى موافق.

على ضوء هذه المعطيات ، أقدمت المانيا على تنفيذ برامج التحـــول الاقتصـــادى فـــى الولايات الشرقية بنظام "الصدمة" والتحول السريع بلا توان. ومع إنهيـــار النظـــام السياســـى والإدارى فى الولايات الشرقية ، تولى النظام السياسي فى الغرب مهمة إدارة التحول الاقتصادى فأنشأ جهازاً لتصفية الملكية العامة للمشروعات الإنتاجية فى الشرق ، وانتقلت إلى وزارة العمل فى المانيا الاتحادية جميع مهام ومسئوليات سوق العمل فى الولايات الشرقية.

وقد تمت عملية نقل ملكية المشروعات المملوكة للدولة إلى القطـــاع الخـــاص بـــأعلى مقاييس من الإصرار والإقدام والسرعة مقارنة بباقى دول شرق أوروبا ، ففى نهاية عام 1994 كان الجهاز الذى أنشئته الحكومة الاتحادية لتصفية القطاع الحكومى فى ولايات الشـــرق يخـــتم مهمته ويصفى نفسه. إلا أن سرعة هذا الجهاز من إنجاز مهمته قد تمت بتكلفة بالغة الارتفـــاع من خلال بيع المشروعات بقيم بالغة التدنى ، فضلاً عن إرتفاع التكاليف الإدارية للجهاز.

وفى إدارة ألمانيا الإتحادية للتحول فى الولايات الشرقية تغلبت الأهداف السياسية والاجتماعية على الحسابات الاقتصادية. وقد جاءت فاتورة أعباء هذا التحول لتتجاوز أى إمكانيات كانت متوفرة ، أو يمكن أن تتاح لاقتصاد الجزء الشرقى لو كان قد قام بنفسه بتحمل تكاليف التحول.

فقد قدرت الأعباء المالية فى شكل تحويلات مالية وتسهيلات إئتمانية تحملتها المانيا الإتحادية أو حولتها للجزء الشرقى خلال العامين الأولين فقط 1992/1991 بمبلغ 240 بليون مارك ، وهو ما يعادل أكثر من أربعة أضعاف قيمة الناتج المحلى لقتصاد الشرقى عند قيام الوحدة.

أزمة البطالة فى الولايات الشرقية :

تفجر أزمة البطالة فى الولايات الشرقية وتحول المجتمع من نظام لا يعرف البطالة إلى نظام طارد للتوظف خانق لفرص العمل. وخلال 1990 كان حجم التوظف ينخفض بمعدل نصف مليون كل ربع سنة ، وفى خلال 1991 فقد أكثر من 1.3 مليون عامل وظائفهم ، وقد بلغ الإنخفاض الكلى فى حجم التوظف للفترة نهاية 1989 إلى نهاية النصف الأول من 1992 أكثر من 3.5مليون عامل بنسبة 36% من حجم العمالة ، وقد بلغ عدد المطرودين من العمل فى قطاع الصناعة نحو 2 مليون عامل (أنظر جدول 8).

وحيث تأكدت ضعف قدرة الاقتصاد على الحفاظ على أماكن العمل القائمة وتعويض الفاقد بخلق فرص جديدة ، فقد لجأت الحكومة الاتحادية إلى تنشيط إجراءات ووسائل سياسات العمل التى أثبتت قدرتها على تخفيض معدل البطالة نسبياً ، وذلك بإستيعاب المطرودين من العمل فى برامج مختلفة دون أن يكون لها فاعلية فى إيقاف ، مذبحة التوظف.

وقد كان خط الدفاع الأول فى إحتواء مشكلة التوظف هو إستخدام إجراءات تعويضات "العمل لجزء من الوقت" التى بمقتضاها يحصل العمال على تعويضات بصفة مؤقتة لحين تسكينهم فى أعمال دائمة.

ثم قررت وزارة العمل تنشيط برنامجها الذى يعرف بـإجراءات خلـق التوظـف ، وإختصـاره ABM ، وهذا البرنامج معد أساساً لمواجهة أزمات التوظف فى المنـاطق ذات الاقتصـاديات الضعيفة أو فى فترات الأزمات ، وإبان التغيرات الهيكلية. وهدفه مساعدة العامل الذى يحصـل على تعويض بطالة والمسجل فى سجلات البطالة على أن يلتحق بالعمل فى المجالات التى يرى أنها تساهم فى رفع وتنمية حوافز الإستثمار مثل مجالات المرافق الأساسية والإسكان وحمايـة البيئة ، على أن تتولى وزارة العمل تغطية جزء من أجره بالتعاقد مع المشروعات الخاصـة أو المحليات التى تقوم بهذه المشروعات. ويكون التوظيف وفقاً لهذا البرنامج محدود المدة سـنة تصل فى الظروف الاستثنائية إى ثلاث سنوتت ، ونظراً للظروف الاستثنائية فى ألمانيا الشرقية ، فإن وزارة العمل سمحت بالتعاقد حتى ثلاث سنوات ودفع ما يصل إلـى 100% مـن جملـة الأجور . ومع سبتمبر 1991 ، بلغ عدد المستفيدين منه 313 ألف عامل إرتفـع فـى أوائـل 1992 إلى نحو 4000 ألف بما يمثل الطاقة الإستيعابية له.

وبخلاف ما سبق ، ساعدت إجراءات وبرامج إعادة تعليم وإعادة تدريب وتأهيل العمالة فى الشرق على تحويل نحو 0.3 مليون من سوق العمل إلى مدارس ومعاهد التـدريب ، كمـا سمح نظام التبكير بالخروج إلى المعاش بتخفيف شئ من الضغط على سوق العمل.

وإجمالاً ، فإن كل الإجراءات السابقة قد ساعدت فى تخفيض وقع البطالـة ، وجعلـت معدل البطالة الرسمى يصل إلى 16% فى نهاية النصف الثانى من 1992 مقابل تقديرات فائض العمالة بإتخاذ العمالة المؤقته فى الإعتبار.

وقد قدرت بعض الدراسات فائض سوق العمل فى 1992 بنحو 3 مليون ، بخلاف نحـو 0.4 محبطين. ظل منهم فى سجلات البطالة 1.4 مليون بأقل من النصف وحصل 0.7 مليـون (نحو الربع) على معاش مبكر بينما إستوعبت برامج سوق العمل الربع المتبقى.

ولما كان نظام صناديق المعاشات يمول نفسه من إشـتراكات سـابقة ، فـإن إرتفـاع مدفوعاته من 31.5 مليون مارك إلى 42,7 مليون مارك إلى 42.7 مليون مارك بـين 1991 ، 1992 لم يصعب تغطيتها من حصيلة الإشتراكات . إلا أن العبء الأكبر جاء من عجز ميزانيـة تأمينات البطالة الذى بلغ 25.3 بليون مارك فى 1991 ، إرتفع فى 1992 إلى 42.2 بليون .

هذا إضافة إلى 3 بليون مارك تكلفة برامج إجراءات خلق التوظف وقد تحملت ميزانية ألمانيا الإتحادية كل هذه التكاليف.

ومع إدماج إقتصاد الجزئين الشرقى والغربى فى إقتصاد موحد ، وبعد مرحلة التحول الأولى ، أصبحت البيانات المنشورة عن سوق العمل تتناول بيانات الولايات الشرقية ضمن ألمانيا الاتحادية. والجدول التالى يوضح تطور أوضاع سوق العمل فى ألمانيا الموحدة منذ 1991.

4 - صاحب تطورات سوق العمل ارتفاع نسبة العمالة لجزء من الوقت واعداد ونسب العاملين لحسابهم ، وهى نفس التطورات التى شهدتها دول التحول الاقتصادى فى وسط وشرق أوروبا والتى تعبر عن إضطرار قوى العمل للجوء إلى مجالات توظف أقل جاذبية وأقل تحفيزاً للمهارات تحت ضغوط ضيق سوق العمل.

5 - تراجعت نسبة المشارة إلى إجمالى السكان فى سن العمل من 71.6% فى 1990 إلى 68.2% فى 1998 ، كذلك إستمر تراجع نسبة التوظف لتصل إلى 61.5% فى 1998 مقابل 76.6% فى 1991 ، ويعبر تراجع النسبتين أعلاه عن إستمرار توفير العمالة وأعداد المحيطين والمنسحبين من سوق العمل ، كما يعملان على التخفيف من حدة إرتفاع معدلات البطالة.

6 - وقد حملت البطالة نفس سمات البطالة فى باقى دول التحول الاقتصادى ، حيث ارتفعت معدلات البطالة لفترات طويلة (أكثر من سنة) لتلحق بنصف عدد العاطلين ، أما البطالة بين الشباب (15-24سنة) فقد كانت فى حدود مقبولة بنسبة 4.9% فى 1998 ، ويرجع ذلك إلى كثافة برامج التعليم والتدريب التى كانت تستوعب فوق 90% من الفئة العمرية 15-19 سنة ، ونحو 38% فى الفئة العمرية 20 -24 سنة.

المحور الثاني : تجربة البرازيل[1]

تعد البرازيل من الدول كثيفة السكان، حيث يقدر عدد سكانها بنحو 185 مليون نسمة وفقا لبيانات ديسمبر 2006 – موزعين على مستوى 26 ولاية، وقد ارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ليصل الي 4.5 ألف دولار امريكي بالاسعار الجارية لعام 2005، وذلك وفقا لتقديرات المعهد البرازيلي للجغرافيا والاحصاء ، وفيما يلي تحليل لتجربة البرازيل في مجال التضامن الاجتماعي.

اوضاع الفقر:

على الرغم من ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في البرازيل – خلال السنوات الاخيرة – الا ان المؤشرات تشير الي ارتفاع مشكلات الفقر، وسوء عدالة توزيع الدخل في البرازيل، وذلك كالتالي:

- **نسبة الفقراء: بلغ عدد الاسر الفقيرة في البرازيل نحو 11.2 مليون أسرة، بما يعادل 44 مليون نسمة، منهم 4.5 مليون أسرة تعاني من الفقر المدقع في عام 2001، أي أن نسبة 25% من السكان تقريباً يعيشون تحت خط الفقر داخل البرازيل.**
- **توزيع الدخل: تصنف البرازيل ضمن أكبر عشرة دول على مستوى العالم تعاني من تركز الدخل، حيث يحصل أغنى 10% من السكان على 44.7% من الدخل القومي، في حين يحصل أفقر 50% من السكان على 14.1% فقط من الدخل القومي، وذلك في عام 2004.**

السياق المجتمعي لبرامج التضامن الاجتماعي:

شهدت البرازيل منذ عقد الثمانينيات من القرن العشرين مجموعة من التحولات الخطيرة المرتبطة ببنية المجتمع البرازيلي، والتي تتمثل بصورة أساسية في ارتفاع نسبة السكان الذين يعيشون في ظروف معيشية متدنية، وكذلك تزايد الفجوات الطبقية بين السكان سواء من حيث توزيع الدخل أو توزيع الثروات . وقد ترتب على ذلك الوضع تعرض بعض فئات السكان الي التهميش والعزلة الاجتماعية.

1- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القراربمجلس الوزراء ،سياسات وبرامج التضامن الاجتماعي في ضوء التجارب الدولية، القاهرة ،2007.

ويضاف الي هذه التحديات التحولات الديموجرافية التي تمر بها البرازيل وتأثيرها على هيكل القوى العاملة في البرازيل. ولذا يصبح من الضروري إزاء هذه العقبات أن يتم تبني مجموعة متنوعة من البرامج التي من شأنها توفير الحد الأدنى من الحقوق الاجتماعية والعدالة في توزيع الفرص وتحقيق التضامن الاجتماعي للافراد الاكثر عرضه للمخاطر.

برامج التضامن الاجتماعي:

تبنت البرازيل أكثر من برنامج لخفض حدة الفقر وعدم العدالة في توزيع الدخل، كان اهمها برنامج تعزيز الالتحاق بالتعليم الاساسي، وبرنامج مكافحة الجوع، وفيما يلي عرض لهذين البرنامجين:

اولا: برنامج تعزيز الالتحاق بالتعليم الاساسي

تركزت فكرة هذا البرنامج في تعزيز التحاق اطفال الأسر الفقيرة بالتعليم، وذلك من خلال الربط بين حصول الامهات داخل هذه الاسر على الدعم النقدي بصورة شهرية، في مقابل انتظام اطفالهن في الذهاب الي المدرسة. وقد دخل هذا البرنامج حيز التنفيذ منذ عام 1995، واقتصر تطبيقه في البداية على مستوى بعض الاقاليم، ثم تم تعميمه على المستوى القومي مع حلول عام 2001، بتطبيقه على ما يقرب من 98% من المقاطعات البرازيلية. وقد بلغ اجمالي المستفيدين من البرنامج في عام 2001 نحو 4.8 مليون اسرة، تضم ما يزيد على 8.2 مليون طفل، موزعين على مستوى 5.6 ألف مقاطعة في البرازيل.

ثانيا: برنامج مكافحة الجوع

أطلقت الحكومة البرازيلية برنامجا شاملا لدعم الفقراء والقضاء على الجوع في يناير 2003، وقد استهدف هذا البرنامج ضمان عدم تعرض المواطنين لخطر الجوع مع حلول ديسمبر 2006. وقد ضم هذا البرنامج 31 برنامجا فرعيا متكاملا، للقضاء على الفقر والجوع، بالاضافة الي تحقيق الاهداف الاخرى المرتبطة بالالفية الثالثة MDGs، مثل الصحة والتعليم وتمكين المرأة. وبذلك يعد هذا البرنامج أكثر شمولا من برنامج تعزيز الالتحاق بالتعليم الاساسي – الذي تم تطويره ايضا ليدرج ضمن البرامج الفرعية لبرنامج لمكافحة الجوع – ومن أمثلة البرامج الفرعية التي تم تطبيقها:

- البرنامج القومي للتغذية المدرسية: يختص هذا البرنامج بتوفير وجبات للأطفال الملتحقين بالتعليم التمهيدي والتعليم الاساسي.
- البرنامج القومي للمزارع الصغير: يدعم هذا البرنامج المزارعين الصغار من خلال تقديم الخدمات الفنية والقروض المدعمة في المجالات الزراعية المختلفة.
- برنامج خزنات المياه: يعمل هذا البرنامج على انشاء وصيانة خزانات المياه، لمساندة الفئات التي تقوم بتجميع وتخزين مياه المطر، واستخدامها بالمناطق الجافة في شمال البرازيل.
- برنامج التحويلات النقدية العائلية : وهو برنامج للتحويلات النقدية المشروطة، ويعتمد على تقديم المساعدات النقدية للاسرة الفقيرة المستهدفة، بشرط حضور الابناء في المدارس، وحضور الابناء للفحص في وحدات الرعاية الطبية.
- برامج أخرى متنوعة، مثل: توزيع الطعام على الفقراء من خلال شبكات الامان الاجتماعي، وبنوك الطعام، وتخفيض الضرائب للشركات التي تقدم وجبات للعاملين.

الفئات المستفيدة :

تنوعت الفئات المستفيدة من برامج التضامن الاجتماعي في البرازيل، فهناك الأسر الفقيرة، التي بلغ عددها ما يقرب من 12 مليون أسرة عام 2005، والاطفال والمراهقون والذين بلغ عددهم ما يقرب من 3 مليون طفل ومراهق في 2005، وكذلك الفئات ذو الاحتياجات الخاصة، والتي بلغ عددها ما يزيد على 1.2 مليون نسمة عام 2005. بالاضافة الي الشباب والذين بلغ عددهم ما يزيد على 1.3 مليون شاب في العام نفسه.

أساليب الاستهداف:

وفقا لبرنامج تعزيز الالتحاق بالتعليم الاساسي كانت عملية استهداف الفئات المستفيدة من البرنامج تتم على مرحلتين:

المرحلة الاولى: تتعلق بعملية الاستهداف الجغرافي للفقراء، حيث تحديد الاقاليم الاكثر فقرا على مستوى البرازيل، ثم تقوم الحكومة المركزية بتحديد المبلغ الاجمالي المخصص لكل مقاطعة في ضوء حدة الفقر في هذه المقاطعة.

المرحلة الثانية: تتعلق بعملية الاستهداف على مستوى المقاطعة أو المجتمع المحلي، وتعرف هذة المرحلة بالاستهداف الاجتماي للفقراء، بحيث يتم تحديد الافراد المستحقين للدعم داخل كل مقاطعة، وفقا للشروط التالية ان يكون دخل الاسرة أقل من 90 ريال برازيلي شهريا، وان يكون لديها اطفال في الفئة العمرية من 6 الي 15 سنة ، وان يكون الاطفال مقيدين في التعليم الاساسي.

وعلى الرغم من توحيد هذه المعايير التي طبقتها الحكومة البرازيلية لتحديد مستحقي الدعم، الا ان التطبيق العملي يشير الي عدم التزام جميع المقاطعات بتطبيق المعايير السابقة، حيث اقتصرت بعض المقاطعات على تطبيق احد المعايير الثلاثة ، بينما اضافت بعض المقاطعات معايير مكملة مثل عدد افراد الاسرة وظروف المسكن. بما يعني ان الادارات المحلية للمقاطعات قد تمتعت بحرية اختيار معايير استهداف الفقراء بما يتناسب مع ظروف واحتياجات السكان بها.

الاطار المؤسسي:

اعتمد برنامج تعزيز الالتحاق بالعليم الاساسي – بصورة اساسية على السلطات المحلية في تنفيذ البرنامج، سواء بالنسبة لتحديد الفئات المستهدفة وجمع البيانات الخاصة بها، او بالنسبة لطرق توصيل الدعم النقدي الي الفئات. وقد اعتمدت نسبة كبيرة من المقاطعات في جمع البيانات على المدرسين واعضاء منظمات المجتمع المدني وكذلك الوحدات الصحية، نظرا لاتصالهم بافراد المجتمع ، مما جعل عملية الاستهداف أكثر فاعلية.

بالنسبة لبرنامج مكافحة الجوع فقد اهتمت وزارة التنمية الاجتماعية بعملية دعم التنسيق مع الوزارات والجهات الحكومية الاخرى، لتطبيق البرامج الفرعية الخاصة بهذا البرنامج.

التمويل:

تشير البيانات المتوفرة الي ان تمويل برامج التضامن الاجتماعي في البرازيل يكتسب طابعا حكوميا في الاساس، كما ان توجه الحكومة بشأن التمويل اتسم بالمرونة في زيادة المخصصات المالية في سبيل تطبيق سياستها في مجال التضامن الاجتماعي، واستجابة للتزايد في أعداد المستفيدين من برامج التضامن، وقد بلغ اجمالي المخصصات المالية الخاصة ببرنامج

تعزيز الالتحاق بالتعليم الاساسي نحو 700 مليون دولار امريكي عام 2001، اما بالنسبة لبرنامج مكافحة الجوع فقد ارتفع التمويل المخصص للبرنامج بصورة متسارعة منذ تأسيسه ، حيث ارتفع من 4.9 مليار ريال برازيلي (1.64 مليار دولار امريكي) عام 2003 الي 11.6 مليار برازيلي (5.46 مليار دولار امريكي) عام 2006.

آليات تقييم برامج التضامن الاجتماعي:

تولت وزارة التنمية الاجتماعية مسؤوليةة مراقبة وتقييم برامج التضامن الاجتماعي من خلال انشاء سكرتارية خاصة ونظام لمراقبة وتقييم برامج التضامن الاجتماعي، وذلك لضمان تدفق المعلومات بصورة دورية عن أداء برامج التضامن الاجتماعي، ويمكن الاستفادة بمخرجات نظام المتابعة والتقييم في تعديل برامج التضامن الاجتماعي لتصبح أكثر كفاءة. كما تم ربط نظام التقييم هذا بنظام المراقبة الذي أنشاته وزارة الصحة من اجل تحسين آليات المتابعة والتقييم.

وفي هذا الصدد تم إعادة إنشاء المجلس القومي للأمن الغذائي والتنمية عام 2003، لتقديم المشورة للحكومة فيما يتعلق بتصميم البرامج والسياسات المتعلقة بقضايا الجوع والفقر. وقد عمل هذا المجلس من خلال كل فروعه المنتشرة على المستوى المحلي، ومجموعة العمل التابعة لرئاسة الوزراء البرازيلية، وقد ضم المجلس ممثلين عن الوزارات المعنية وعن المجتمع المدني أيضا. وبالتالي يعتبر المجلس إطارا للحوار حول السياسات الاجتماعية وميزانيتها وتحديد مسؤوليات كل جهة. ولضمان تفعيل دور المجلس القومي للامن الغذائي والتنمية فقد قام المجلس التشريعي في البرازيل باصدار قانون الامن الغذائي القومي.

ونتيجة للبرامج التي طبقتها البرازيل فقد شهدت التنمية البشرية تحسنا يمكن عرضه من خلال المؤشرات التالية:

- **انخفاض نسبة التسرب من التعليم: حيث انخفضت نسبة الافراد في الفئة العمرية من 12% عام 1999 الي 8.7% عام 2004.**
- **انخفاض معدل الامية بين السكان أكبر من 10 سنوات من 12.3% الي 10.4% خلال الفترة من 1999 الي 2004.**
- **فيما يتعلق بالحالة التغذوية للاطفال، اشارت بعض البحوث التي اجريت على الاطفال في شمال شرق البرازيل (اكثر المناطق فقرا على مستوى البرازيل) ان الاطفال في عمر 6**

الي 11 شهر المستفيدين من البرامج أقل عرضه للتقزم بنسبة 62% من نظرائهم غير المستفيدين من البرنامج.

- انخفاض معدل الاطفال من 16.6% عام 1999 الي 11.1% عام 2004.

المحور الثالث: الدروس المستفادة من التجارب الدولية:

توفر تجارب كل من البرازيل والمكسيك وشيلي، وكذلك اندونيسيا وماليزيا في مجال التضامن الاجتماعي، الفرصة لاستخلاص الدروس المستفادة التي قد تساهم في تطوير السياسات الخاصة بتخفيض حدة الفقر والتغلب على مشكلات سوء توزيع الدخل في مصر. وفيما يلي عرض لأهم هذه الدروس مقسمة الي اربعة مجموعات وفقا للهدف منها على النحو التالي:

ويشير مفهوم التضامن الاجتماعي في الدول التي تم مراجعتها أيضا الي وجود مجموعة من الالتزامات المتبادلة بين الفئات المستفيدة من برامج التضامن الاجتماي والدولة، والتي غالبا ما ارتكزت على ثلاث جوانب اساسية وهي : الصحة والتعليم والتغذية، باعتبارها من اهم مجالات الاستثمار في راس المال البشري والتي تساعد على خروج الفئات الفقيرة او المستهدفة من دائرة الفقر مستقبلا.

برامج التضامن الاجتماعي:

التركيز على برامج توليد الدخل والدعم النقدي المشروط، مع الاستمرار في تطوير كفاءة برامج الدعم العيني الاجتماعي داخل الدول المختلفة تحقيق مجموعة من الاهداف، ويعد من أهمها تخفيض الفقر المزمن لدى العديد من الاسر، خاصة في حالة تعرضهم للازمات الاقتصادية، والعمل على زيادة طلب الاسر الفقيرة على الخدمات التعليمية والصحية المقدمة لها، بما يؤدي الي تحسن تراكم راس المال البشري لتلك الاسر في الاجل الطويل، وبالتحديد بالنسبة لصحة وتعليم الاطفال، ورعاية الامهات والحوامل، مع الحرص على اتاحة تلك الخدمات بصورة وافية في المناطق الفقيرة.

وفي سبيل تحقيق ذلك قامت الدول التي تمت دراستها بتبني حزمة عريضة من برامج التضامن الاجتماعي، تنوعت بين دعم السلع الغذائية سواء الموجهة الي فئات محددة مثل :

الاطفال او الموجهة الي الاسر الفقيرة ككل، كما هو الحال في المكسيك، وكذلك برامج الاعانات النقدية غير المشروطة ، وبرامج العانات النقدية المشروطة برفع مستوى رأس المال البشري للفقراء، كما هو الحال في اندونيسيا والمكسيك والبرازيل.

بالاضافة الي الاهتمام بالبرامج والمشروعات الخاصة بتوليد الدخل للاسرة الفقيرة، لما لذلك من مردود مرتفع على تخفيض حدة الفقر داخل الدول المختلفة، مثل : استصلاح الاراضي ، وزراعة الخضروات، وتربية الماشية ، وتجارة التجزئة، وبعض الانشطة التجارية البسيطة، وذلك كما حدث في دولة ماليزيا.

ومن ناحية أخرى عكست برامج التضامن الاجتماعي اهمية تقييم مدى توافر الخدمات الصحية والتعليمية داخل المناطق الفقيرة، وذلك قبل البدء بتطبيق برامج التضامن الاجتماعي، مع الاخذ في الاعتبار الاحتيادات الحالية والمستقبلية لحجم الطلب على هذه الخدمات داخل المجتمعات المحلية. وذلك لضمان ملاءمة البرامج المقترحة مع الاحتياجات الفعلية للفقراء. وكذلك التاكيد على اهمية مشاركة الفقراء أو الفئات المستهدفة في عملية التخطيط لهذه البرامج، وفي تحديد أولويات العمل داخل برامج التضامن الاجتماعي ، وانسب االطرق لتحقيق تلك الاهداف. وتعد تجارب الدعم المشروطة ثرية في تقديم حلول لتفعيل مسؤولية الفئات الفقيرة في الخروج من دائرة الفقر. ومن أهم الشروط التي وضعتها بعض الدول التحسن النسبي سنويا في مستوى معيشة ، ونوعية حياة الاسر المستفيد وترابطها، كشرط للاستفادة بالدعم مثال ذلك تجربة شيلي، والتفوق الدراسي للمستفيدين كشرط لزيادة مقدار الدعم واستمراره كما هو الحال في برنامج التقدم في المكسيك.

الفئات المستهدفة :

التركيز على الفقراء، مع عدم اهمال الفئات الاخرى الاكثر تضررا Vulnerable Groups كانت براج التضامن الاجتماعي في المكسيك وشيلي ذات نطاق ضيق بتركيزها على الفئات ذات الفقر المدقع، بينما اتسع نطاق الفئات المستهدفة في دول اخرى، مثل اندونيسيا وماليزيا بحيث لم تقتصرفقط على الفقراء، بل امتدت لتشمل الفئات الاكثر تضررا – مثل المعاقين وكبار السن، المراة المعيلة لأسرة، وكذلك الاطفال، والشباب العاطلين – مع مراعاة التباين في الخصائص الديموجرافية والاجتماعية لهذه الفئات.

آلـيـات الاستـهـداف :

جدوى تبني اسلوب الاستهداف متعدد المراحل، الي جانب الاستهداف الذاتي تبنت الدول عديد من طرق الاستهداف التي تنوعت ما بين الاستهداف الجغرافي للمناطق الفقيرة، كما هــو الحال في ماليزيا والاستهداف الذاتي للسلع التي يقبل عليها الفقراء مثل اندونيسيا، والاستهداف المباشر بالاعتماد على بيانات الدخل، كما هو الحال في شيلي.

وتبنت المكسيك والبرازيل نظام الاستهداف متعدد المراحل، وفقا لثلاثة مراحل اساسية تتعلق المرحلة الاولى بتطبيق الاستهداف الجغرافي ورسم خريطة للفقر لتحديد المناطق الفقيرة، من خلال استخدام مجموعة من المؤشرات هي : معدل الامية بين السكان 15 سنة فأعلى ، نسبة السكان المحرومين من المياه النقية، والكهرباء والصرف الصحي، متوسط عدد الافراد في الحجرة الواحدة.

ويتم في المرحلة الثانية تحديد السكان المستحقين للدعم داخل كل منطقة، وذلك من خلال اجراء مسح الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للسكان في المناطق المستهدفة، بينما يتم في المرحلة الثالثة الاعلان عن قائمة الفئات المستفيدة في اجتماع عام يمكن أن يحضره جميع افراد المجتمع المحلي لمناقشة القائمة وتصحيح أي اخطاء واردة بها، وهو ما يساعد على ضمان الشفافية.

وعلى الرغم من ان كل اسلوب في الوصول للفئات المستهدفة له مزاياه وعيوبه، الا ان التجارب الدولية اكدت على ان نظام الاستهداف متعدد المراحل يعد من افضل طرق استهداف الفئات الفقيرة واكثرها دقة وشفافية. وبصرف النظر عن نظام الاستهداف المتبع. ينبغي الاعلان عن الشروط الخاصة بانضمام الاسر المختلفة الي برامج التضامن الاجتماعي، والاعلان ايضا عن الاجراءات التي يتم اتباعها في تطبيق هذه البرامج، وعن الميزانيات الخاصة بها في شفافية تامة، بما يؤدي الي زيادة درجة الرضا بين الاسر الفقيرة عن البرامج المختلفة للتضامن الاجتماعي.

الاطار المؤسسي:

تخطيط وتنفيذ برامج التضامن الاجتماعي مسؤولية مشتركة بين مختلف الهيئات الحكومية والاطراف الاخرى الفاعلة في المجتمع، في ظل سياسة اجتماعية عامة تتبناها الدولة حيث تتمثل أهم ملامح الاطار المؤسسي في التجارب التي تمت دراستها في:

- **اهمية التنسيق بين مختلف الوزارات والهيئات المعنية بتمكين الفقراء، في ظل رؤية موحدة حول السياسة الاجتماعية التي تتبناها الدولة، وذلك كما هو الحال بالنسبة لتجربة شيلي وماليزيا والبرازيل.**
- **وتجدر الاشارة الي اهمية الخطوات التي قامت بها الحكومة المصرية في هذا الصدد من خلال انشاء المجموعة الوزارية للتنمية الاجتماعية للتنسيق بين مختلف الوزارات المعنية بقضية التنمية الاجتماعية بما فيها قضايا الفقر والفقراء.**
- **اشتمل تطبيق برامج التضامن الاجتماعي داخل الدول المختلفة على عدة منهجيات، منها الاعتماد على الجهات الحكومية فقط في تطبيق هذه البرامج بصورة مباشرة، كما هو الحال بالنسبة لشيلي، أو التعاون بين الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية في تطبيق وتقييم هذه البرامج ، كما هو الحال بالنسبة لتجربة المكسيك، والتي استعانت بالجمعيات الاهلية في توزيع اللبن المدعم على الاسر المستهدفة. وكذلك تشير تجربتي اندونيسيا وماليزيا الي اهمية الدور الذي تلعبه المحليات ومنظمات المجتمع المدني في تحديد احتياجات المجتمع المحلي وترتيب الاولويات.**
- **قامت الدول التي تبنت برامج الدعم النقدي باختيار الاماكن التي يتم من خلالها توزيع الدعم النقدي بحيث تتميز بانتشارها وسهولة الوصول اليها من جانب الفقراء، مثل المكاتب البريدية التي اعتمدت عليها اندونيسيا. كما اعتمدت بعض البرامج على توفير مستشارين، وذلك بهدف تقديم الدعم والمشورة بصورة مباشرة للاسر الفقيرة بشكل دوري خلال فترة تطبيق البرنامج، بما ادى الي سهولة تتبع هذه الاسر، وتحديد مدى قدرتها على الخروج من دائرة الفقر، مثل اندونيسيا وشيلي.**
- **ضرورة رفع كفاءة العاملين على تنفيذ برامج التضامن الاجتماعي، وتوفير المهارات المرتفعة لادارة هذه البرامج، وخاصة على مستوى المجتمعات المحلية، بما يؤدي الي**

تخفيض التكاليف الادارية، ويسمح بسهولة اجراء عمليات التقييم والمراجعة لاداء هذه البرامج.

- وضع القواعد الخاصة بالمحاسبة الدورية للقائمين على تنفيذ هذه البرامج، ومكافحة انتشار الفساد داخل السلطات المحلية، فيما يخص اختيار الاسر المستهدفة وتوزيع الدعم النقدي لهم، بما يساهم في زيادة مصداقية تلك البرامج ، كما هو الحال في اندونيسيا.
- توافر آلية لتقييم أداء البرامج بصورة دورية، على أن يتم تعديل برامج التمكين والشروط الخاصة بالفئات المستهدفة في ضوء نتائج التطبيق. ويمكن ان يتم ذلك من خلال المجالس المحلية ، كما يحدث في البرازيل، او من خلال الجهات غير الحكومية والدولية مثل المكسيك، والتي استعانت بمعهد بحوث سياسات الغذاء الدولي IFPRI ، لتقييم نتائج تطبيق برنامج Progress.
- أهمية توافر الدعم والتاييد السياسي للبرامج بما يساعد على ضمان الاستدامة والكفاءة كما هو الحال في المكسيك.

أهمية دور القيادة والتخطيط والتنسيق فى تجربة البرازيل

كانت البرازيل على وشك الإنهيار الإقتصادى وتعانى من إضطرابات سياسية عام 1999 ، حتى إن صندوق النقد الدولى رفض إقراضها خوفاً من عجزها عن تسديد القرض ، وبعد سنوات قليلة أصبح صندوق النقد نفسه مديناً بالبرازيل بنحو 14 مليون دولار وقد حققت نمواً إقتصادياً بنسبة 7% عام 2011 وإحتلت البرازيل المرتبة السادسة بين البلدان ذات الإقتصاد الأكثر تقدماً فى العالم .

لم تصبح البرازيل التى أظهرت تقديرات حكومة البرازيل أن نصف سكان البلاد قد زاد دخلهم بنحو 68% خلال العقد الماضى ، ولم تصبح فى طليعة دول "البريكس" فقط ، بل أصبحت مثالاً على أهمية التخطيط وإرادة التغيير فى رسم مصائر الدول ، وذلك من خلال الدور الذى قام به الرئيس البرازيلى السابق لولا داسيلفا فى هذا الإطار إذ أن لولا الذى ليس لديه مؤهلات علمية ، ولا يجيد لغات أجنبية ، أستند بشكل أساسى إلى مرتكزات ثلاثة : الإرادة الجبارة ، والحس الطبقى ، ورؤية شاملة للعلاقات السياسية والدولية.

برنامج صفر جوع : فى أيلول/سبتمبر 2003 ، وخلال عامه الرئاسى الأول طمأن الرئيس لويز إينياسو لولا داسيلفا الشعب قائلاً : من اليوم حتى نهاية ولايتى ، لن يبقى هناك جائع برازيلى. وشرع لولا فى تطبيق برنامج "صفر جوع"عام 2003 ، و "برنامج مساعدة الفلاح البرازيلى" .. وتكمن أهمية هذه البرامج ، فى تشكيلها حلقة من حلقات خطة شاملة لقضاء على الفقر المدقع ، بشكل منهجى ، أشرك المجتمع المدنى فى تصميمها مع الأخذ بعين الإعتبار مسألة النوع الإجتماعى.. ، فيما لم تقتصر الغاية من ذلك كله على رفع مستوى الناتج المحلى الاجمالى فقط ، بل على العمل والإنجاز فى مجال السياسات الاجتماعية أو العدالة الاجتماعية. حتى أطلق الشعب عليه القاباً عدة مثل "المخلص" ، و "تصير الفقراء والجياع" وتقول الأرقام أيضاً ، إنه خلال ولايته الرئاسية الأولى تراجعت نسبة سوء التغذية لدى الأطفال فى البلاد 46% ، بحيث إنخفضت فى منطقة "توردسته" بنسبة 74% ، وقدم برنامج Pro Uni دعماً لطلاب العائلات الفقيرة ، وإرتفع معدل التعليم المدرسى من 6.1 سنوات (العام 1995) إلى 8.3 سنوات العام 2010 . وتم خلال الولايتين الرئاسيتين للولا داسيلفا ، خلق 14 مليون وظيفة ، وقد إرتفعت القيمة الحقيقية للحد الأدنى للأجور بنسبة 53.6%. ما أسهم فى إرتفاع نسبة مداخل العمل من الناتج المحلى الإجمالى من 40% العام 2000 إلى 43.6% فى العام 2009 . وكان للولا داسيلفا دور كبير فى تفعيل علاقاته بالعالم العربى "قررت حكومة داسيلفيا منذ عام 2003 العمل على تغيير الخارطة الجغرافية والسياسية والتجارية للعالم ، من خلال ثلاث مواقف أساسية ، الأول هو العمل على إيجاد تكامل صلب فى كل من امريكا الجنوبية وأمريكا اللاتينية ، الثانى هو أن تتخذ البرازيل قراراً بأن تكون لدينا مكانة مميزة مع الدول الأفريقية ، والثالث هو الإلتفات إلى الشرق الأوسط والذى تتمتع البرازيل بعلاقات تاريخية مع ، الشر ق الأوسط والعالم العربى يوجد فى البرازيل وحدها عشرة ملايين تقريباً من العرب ، أو المنحدرين من أصل عربى .

لكن أهم ما فى شخصية داسيلفا أنه أسهم بصفاته الشخصية ، فى بناء دولـــة قويـــة : حيث أنصف أبناء طبقته لذا أراد للبرازيل الكرامة وليس الخبز فقط.

وحين طالبه الشعب بإجراء تعديل على الدستور حتى يتسنى له تجديد ولايـــة أخـــرى ، رفض داسيلفا الأمر رفضاً قاطعاً لكى لاتتكرر تجربة العسكريين والحكم الديكتاتورى ، خصوصاً أن تلك التجربة تبنت سياسات رأسمالية وآثرت مصالح رجال الأعمال وأصحاب الشركات علـــى مصالح الفقراء . إلا أن ذكاءه الاقتصادى وعدالته جعلته يزاوج بين مصالح الطبقات كلها عبر التوليف بين سياسات يسارية لمعالجة الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية مـــن جهـــة ، وأخـــرى ليبرالية تحمى الرأسماليين ورجال الأعمال وإستثماراتهم ومشروعاتهم من جهة أخرى.

خاتمة فى ضوء رؤية أستشرافية لسياسة اجتماعية صديقة للفقراء

بعد أن تناولنا موضوع البحث فى الأربعة فصول السابقة سوف نختم هذا البحث برؤية إستشرافية تهدف إلى سياسات الوقاية من الفقر والحد منه فى حالة وجوده ومعالجته.

ولما كانت السياسة الاجتماعية تنبثق من ثقافة المجتمع فالسياسة تجيب على تساؤل:

ماذا ينبغى عمله؟

وتستند السياسة على مجموعة وحزمة من الأسس والمبادئ تم استقاؤها من الأدبيات المرتبطة بموضوع الدراسة ومن التجارب (النماذج) الناجحة والتى يمكن الاستفادة منها لمجتمعنا.

والسياسات الاجتماعية الصديقة للفقراء تنبثق من أيدلوجيا الدولة التى من خلالها يتم تحديد أهداف تلك السياسة بمعنى هل الفقراء شركاء لهم حقوق أم هم فقراء يستحقون الإحسان فقط. ولكننا نتوجه من الرؤية التى اعتمدت عليها دولة الرفاه وهى الوقاية من الفقراء ثم الاعتماد على إستراتيجيات الحماية الاجتماعية .

أما فى مراحل الانتقال توجد مشكلات تستحق العلاج السريع لعدم تفاقم المشكلة حيث تحتاج الى إستراتيجية لمواجهة الفقر فى المرحلة الإنتقالية وهذا على المدى القريب وفى نفس الوقت الإعداد لاستراتيجية طويلة الأجل للوقاية من لافقر وتجفيف منابعه.

وبما أننا نتناول رؤية إستشرافية سوف نبدأ بها وهى كيف تمكنت الدولة المتقدمة من الحد من الفقر ؟

أولاً : "إعتمدت الدولة المتقدمة التى تطبق نظرية دولة الرفاه على إستراتيجيات الحماية من الفقر من خلال مكونين :

1 – الوقاية من الفقر من خلال إتاحة خدمات التنمية البشرية بصورة عادلة أفقياً ورأسياً للجميع مع الرقابة على جودتها.

2 – وضع قوانين للحد الأدنى من الأجور بما يقضى على إرتباط مؤشرات ديموجرافية بعينها مثل كبر السن بإرتفاع نسبة الفقر فى بعض الدول ، فتسمح القوانين فى هذه الدول بمراجعة دورية للمعاشات وفق معدلات التضخم بما أخرج فئة كبار السن من الفئات الأكبر هشاشة .

3 – البرامج الإنتقائية أو شبكات الأمان الاجتماعى التى تقوم بدور المكمل وهو الدور الوقائى ضد الوقوع فى الفقر. حيث تؤدى شبكات الضمان الاجتماعى وبرامج مكافحة الفقر فى تجربة دول الرفاه الدور المتبقى من المنظومة الواسعة للرخاء الاجتماعى التى تمنح للسكان بشكل متعادل فيما يعرف بالإنفاق على البعد الاجتماعى.

ثانياً : الدول النامية وتطور النظرة لدور الإنفاق العام فى مكافحة الفقر يتمثل فى تضمين هدف مكافحة الفقر فى الإنفاق العام فى التجربة الدولية ، تجربة الدول النامية ، حيث أدى محدودية الموارد المتاحة للإنفاق العام مع تفاقم معدلات الفقر إلى وجود منظومة من الإنفاق تهدف لتوجيه موارد متخصصة لضمان إستفادة الفقراء من الإنفاق العام ، تعمل المنظومة على ضمان إرتفاع معدلات الرفاه الخاصة بالفقراء بصورة أعلى من معدل الزيادة فى متوسط دخل الفرد.

ثالثاً : تبنى إستراتيجيات التنمية المجتمعية ومكافحة الفقر وفق نظرية أوسكار لويس oscar lewis الذى ركزت على دور العوامل الثقافية فى الفقر مثل تشجيع الهجرة للعمل خارج المجتمع ، أو نقل الأسر لمناطق معيشية ملاصقة لمناطق مرتفعة النمو.

رابعاً : تركز السياسات على تأسيس التنمية المجتمعية للإستفادة من الأصول المحلية على تحقيق العدالة فى توزيع الخدمات وتيسير تنقل عنصر العمل بما يسمح للمجتمعات الأفقر بالإستفادة.

وهذه السياسات تعالج الفقر الناتج عن عدم العدالة الجغرافية فى توزيع الموارد"[1] ، وهذا يفسر لنا الوضع فى مصر ، حيث يتركز الفقر فى صعيد مصر مقارنة بالدلتا والعاصمة.

الإنفاق لصالح الفقراء فتركز على الهدف من هذا الإنفاق وفعاليته المستدامة فى مكافحة الفقر وتحسين جودة حياة المواطن لأكثر إحتياجاً. فتعرفه دراسة Vandermoortle فى عام 2003 على أنه الإنفاق الذى يؤدى إلى تحسين المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للفئات الأفقر بصورة أسرع من الفئات الأحسن حالاً بشكل مستدام، حيث يحد من اللامساواة فى توزيع الدخل والمنافع الاجتماعية. وتعرفه دراسات أخرى على أنه الإنفاق الذى يثبت تأثيره الإيجابى على رفاهية الفقراء أو الإنفاق الذى يعمل على : (1) المساعدة على ضمان توفير مستوى أساسى من الإستهلاك للفقراء والفئات الهشة (2) تمكين الفقراء و (3) ضمان عدم تأثير تقلبات الدخل على إستفادة الفقراء من الخدمات الأساسية وخدمات التنمية البشرية. ينضم لهذه المدرسة تعريفات برنامج دعم مشاركة المجتمع المحلى civil society partnership program فيعرفه على أنه الإنفاق وسياسات توجيه الإنفاق العام التى تعمل على رفع قيمة الاصول المملوكة للفقراء وزيادة قدرتهم على إستغلالها بصفة مستدامة. وتقوم هذه المدرسة على منهج قياسات وقع المنافع Benefit incidence analysis حيث تقوم الدراسات على قياس نسب المستفيدين من الفقراء إلى إجمالى المستفيدين من الخدمة وأسباب عدم إستفادة الفقراء أو على تحليل نسب الإستفادة من الخدمة فى كل فئة ثروة بحساب نسبة المستفيدين من الخدمة محل الدراسة لإجمالى أفراد فئة الثروة أو الدخل الأكثر فقاً أو الأفقر Penetration rates of usability of servicesأو وقع المنافع الحدية Marginal incidence analysis وليس فقط تخصيص نسبة أكبر من الموارد لبرامج مكافحة الفقر ، من ثم يتم من خلال هذه المدرسة تحويل مفهوم الإنفاق لصالح الفقراء إلى الإنفاق المناهض للفقر anti-poverty expenditure

[1] - ريم عبد الحليم عبد العزيز آليات توجيه وإدارة الإنفاق لصالح الفقراء " فى الموازنة العامة للدولة: دراسة تحليلية للحالة المصرية ، رسالة دكتوراه ، كلية إقتصاد وعلوم سياسية ، جامعة القاهرة.

وليس فقط " الإنفاق الذى تخدم نسبة أعلى منه برامج مكافحة الفقر التى توجه للفقراء Pro-poor expenditure.

مداخل الأصول الحيوية المستدامة فى صياغة إستراتيجيات مكافحة الفقر :

يعود مفهوم الأصول الحيوية المستدامة إلى Robert chambers فى منتصف الثمانينات وتم تطوره بواسطة دراسات Conway chambers فى بداية التسعينات من القرن الماضى ، وتعرف الأصول الحيوية فى هذه الدراسات على أنها "مفهوم يشمل القدرات والأصول المادة والاجتماعية والأنشطة اللازمة لتوفير سبل المعيشة ، وتوصف الأصول بانها مستدامة إذا إتسمت بالقدرة على تخطى والقابلية للإستعادة بعد الصدمات (chamber and Conway.1995.P.12) وتعرف دراسة krantz فى عام 2001 الإستدامة فى إطار هذا المدخل بكونها مدى قدرة الأسرة والمجتمع على إحداث تراكم الأصول وزيادة رأس المال بشكل مستمر عبر الزمن" وفق هذا المدخل فإن أنظمة مكافحة الفقر غير المستدامة تسمح بتآكل رأس المال وإنفاق الأصول للفقراء المستهدفين.

ومن ثم فيختلف مدخل الأصول الحيوية عن مدخل الإحتياجات الأساسية فى كونه يركز على تمكين العنصر البشرى محور أساسى لبرامج مكافحة الفقر ، كما أنه يقوم على المشاركة ويتميز بالديناميكية فى تحليل مسببات الفقر، مع صورة أكثر محلية من خلال تناول:

1 - الأولويات التى يعبر عنها الناس حول رؤيتهم لأكثر صولهم الحيوية أهمية .

2- كون الأسرة هى محور الإهتمام والتحليل وليس المجتمع بالكامل ، ذلك أن الأصول الحيوية المؤثرة فى مكافحة الفقر وآليات الأسرة فى التعامل مع هذه الأصول تختلف من أسرة لأخرى ومن زمن لآخر.

3 – قياس نفاذ الأفراد للأصول المادية والبشرية والعوامل التى تعوق تحويل هذا النفاذ لإستخدام منتج.

4 – الإستراتيجيات التى يستخدمها الفقراء لتجنب المخاطر وكيفية تأثيرها على إستدامة أصولهم الحيوية.

وأنبتت على مدخل الأصول الحيوية المستدامة مدرستين لإستراتيجيات مكافحة الفقر ، هما:

* إستراتيجية البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة UNDP: وترى أن الإستراتيجية الخاصة بمكافحة الفقر يجب أن تعمل على زيادة إستفادة الفقراء من الأصول المتاحة لديهم وإستدامة هذه الاستفادة. الخطوة الأولى فى تنفيذ إستراتيجية مكافحة الفقر وفق البرنامج الانمائى للأمم المتحدة هى معرفة أسباب فشل إستفادة الفقراء من الأصول المملوكة لهم . وتتأتى الاستدامة فى مكافحة الفقر من تحقق ثلاثة محاور أساسية فى إستراتيجية مكافحة الفقر وهى :

1 – القدرة على مواجهة المخاطر دون إستخدام غير كفء للأصول الإنتاجية الخاصة بالفرد.

2 – ضمان فعالية السياسات من خلال آليات المراقبة والمتابعة الشعبية.

3 – العدالة فى إتاحة الخدمات.

- إستراتيجية وكالة التنمية الدولية البريطانية DFID : وتهد هذه الإستراتيجية إلى تحقيق ثلاثة مخرجات لكل أسرة فقيرة وهى : تحسين مستوى الدخل بنسبة أكبر من معدل النمو فى متوسط الدخل القومى ، تحسين مؤشرات الرفاه الصحية والتعليمية بنسبة أكبر من مستوى التحسن على المستوى القومى والحد من مصادر الهشاشة فى الدخل.
- وتعتمد على محورين أساسيين لصياغة إستراتيجية الخروج المستدام من داشرة الفقر وهما :

1 – دراسة إحتياجات الأفراد الفقراء كفئة داخل المجتمع المحلى ، وليس إحتياجات المجتمع المحلى بصورة إجمالية.

2 – توفير محددات الإستدامة المؤسسية لتضمين إحتياجات مكافحة الفقر ضمن الخطة الرئيسية للدولة.

ويعد مفهوم إستدامة تأثير مكافحة الفقر من أهم إضافات مدخل الأصول الحيوية المستدامة لمكافحة الفقر لضمان التقدم المستمر فى حالة الفقراء وعدم وجود مسببات للوقوع فى الفقر مرة أخرى ، إلا أن الإنتقادات التى وجهت لهذا المدخل شملت عدم قابليته للتطبيق فى ظل عدم تناول الكتابات التى تنتمى له لعوامل مؤسسية واضحة لضمان الإستدامة وهو الجانب الذى يستكمل من قبل مدخل الحقوق

مدخل الحقوق فى صياغة إستراتيجيات مكافحة الفقر :

تناولت مداخل الحقوق العناصر الخاصة بدور الدولة والجانب الخاص بالسياسة الاقتصادية فى ضمان إستفادة الفقراء من الإنفاق العام كأساس لمكافحة الفقر من خلال مجموعة الحقوق التى تضمنها الإعلان العالمى لحقوق الإنسان وما تفرع عنه من إعلانات لحقوق المرأة والطفل. أن منظومة الحقوق تقوم على توفير معايير المساءلة والمشاركة فى تحديد الإحتياجات وترتيب أولويات التدخل. وأهم المبادئ التى يقوم عليها مدخل الحقوق هى:

- الإعلانات الدولية حول حقوق الإنسان كأساس لإستراتيجية مكافحة الفقر.
- صياغة الإستراتيجية من خلال آليات العدالة والمشاركة والتمكين والمساءلة.

وفى إطار مدخل الحقوق هناك محورين لضمان إستدامة مكافحة الفقر وهى :

- الإستدامة الاجتماعية : والتى تتحقق بالحد من التهميش المجتمعى وتعظيم رأس المال الاجتماعى .
- الإستدامة المؤسسية : والتى تتحقق بتوفير علاقات واضحة بين السلطات تضمن إستمرار تنفيذ متطلبات هدف مكافحة الفقر فى إطار متكامل مع خطة الدولة الرئيسية .

ومن الممكن تلخيص جوانب الإتفاق بين مدخلى الأصول الحيوية المستدامة والحقوق فيما يلى :

- إتخاذ الأفراد كمحور عمل people-centered approaches حيث يتفق المدخلان أن الفرد أو الأسرة هو محور التحليل الاساسى ، وذلك بصورة متكاملة بينهما ، فى الوقت الذى يركز مدخل الاصول الحيوية المستدامة على الإفادة مما تملكه الأسرة من اصول وقدرات ، يركز مدخل الحقوق على حقوق الأفراد الواجب على المؤسسات مراعاتها لضمان قدرتهم على إنقاذ للأصول واستغلالها بشكل منتج وبصورة مستدامة.
- التركيز على تمكين الفقراء Empowerment of the poor: ينظر كلا المدخلين للفئات الأكثر فقراً على أنها عوامل فى بناء إستراتيجية مكافحة الفقر وليست متلقية لإتاحة الموارد كما هو الحال فى مدخل الاحتياجات الأساسية.
- شمولية محاور العمل Holistic approaches: حيث يتسع نطاق كلا المدخلين ليشمل كافة أنماط الفرص الممكنة لتحسين أوضاع الأسرة وكافة أنماط المخاطر التى تتعرض بها.
- الربط بين المستويين الجزئى والكلى للتدخل لمكافحة الفقر linking micro outcomes to macro related interventions : حيث يقوم كلا المدخلين على الربط بين التدخلات على مستوى الفرد أو الأسرة وبين وجود إصلاحات على المستوى الكلى كمحدد أساسى لفعالية التدخلات على مستوى الأسرة مع ضرورة وجود تدخلات على المستوى الفردى لضمان فعالية التدخلات على المستوى الكلى سواء مؤسسياً أو بإتاحة الخدمات.

الـتـوصيـات

باتت التوصيات سمة تقليدية فى كل البحوث والدراسات ولكنها أصـبحت ضـرورة الآن ، لأن فترات الانتقال التى يمر بها المجتمع تحتاج إلى كـل توصـية ثـم إنتقـاء التوصيات المناسبة للمرحلة والعمل بها وتفعيلها حتى نتخطى تلك المرحلة ولهذا نوصى بالآتى :

- حل المشكلات المتعلقة بالخدمات المخصصة للفقراء وعدم وصولها إليهم أو عدم قـدرة الفقراء على الإستفادة من الخدمات المقدمة لهم
- وضع سياسات جديدة للمتابعة والرقابة والمساءلة والمحاسبة من أجل الحد من الفساد الذى يستولى على ما يخصص للفقراء.
- تحديد الأولويات المرتبطة بالمرحلة الانتقالية .
- حل المشكلات المتعلقة بالخلل فى توجيه الموارد للفئات المستحقة للخـدمات حتـى لا يؤدى ذلك إلى حرمان بعض الفئات المستحقة.
- تفعيل دور المحليات ومنظمات المجتمع المدنى فى تحديد إحتياجات المجتمـع المحلـى وترتيب الأولويات.
- تطبيق سياسات النمو الاحتوائى بمختلف جوانبها وليس فى تبنى جانب واحد منها حتى نستطيع الحد من الفقر وتجفيف متابعة بالسياسات الفعالة لذلك.
- الإستفادة من خبرات الدول التى نجحت فى تجاوز المرحلة الانتقالية وتحقيـق التقـدم وإستطاعت الإنتقال من دول فى مرحلة إنتقالية إلى دول فـى مراحـل متقدمـة ودول متقدمة.

المراجع العربية

1- ايراهيم العيسوى " العدالة الاجتماعية والنماذج التنموية:مع اهتمام خاص بحالة مصر وثورتها، المركز للابحاث ودراسة السياسات ، 2014.

2- إبتسام الجعفراوى " التمكين من أجل التنمية والعدالة الاجتماعية " فى الملتقى الفكرى الأول مأزق التنمية فى الواقع المجتمعى المصرى المعاصر .

3 - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، مؤشرات الفقر من بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك لعام 2013/2012، القاهرة، نوفمبر2013.

4 - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، مؤشرات ، مصر فى أرقام ، القاهرة، 2011.

5 - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، مؤشرات ، مصر فى أرقام ، القاهرة، 2014.

6- أمال كامل أندراوس "السياسات التعليمية فى مصر" سلسلة الدراسات التربوية ، فرحة للنشر والتوزيع ،القاهرة 2004 .

7- الأمم المتحدة – الجمعية العامة ، التنمية المستدامة ، المستقبل الذى نصبو إليه 2013 .

8 - الأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية 2000،.

9- الأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية العالمى "نهضة الجنوب" تقدم بشري في عالم متنوع 2013،.

10 - الأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية العالمى ، الثروة الحقيقية للأمم: مسارات إلى التنمية البشرية، 2010،

11 - الأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية 2000.

12 - الأمم المتحدة "تقرير التنمية البشرية 2013" .

13- برنامج الأمم المتحدة الإنمائى ، المنتدى الدولى حول مسارات التحول الديمقراطى " UNDP 2011.

14 – تقرير التنمية البشرية " نهضة الجنوب" تقدم بشري في عالم التنوع، 2013،

15– تقرير التنمية البشرية المصرى 2010،

16 – جوردن مارشال ، موسوعة علم الاجتماع ، ترجمة أحمد زايد وآخرون ، الطبعة الأولى ، المجلد الثانى ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة 2000 ،

17 – رفيق رضا صيداوى "دروس مستفادة من التجربة البرازيلية ، نشرة أفق العدد الأول يوليو 2013 مؤسسة الفكر العربى – بيروت لبنان .

18– ريم عبدالحليم عبدالعزيز ، آليات توجيه وإدارة الانفاق لصالح الفقراء ، فى الموازنة العامة للدولة ، دراسة تحليلية للحالة المصرية ، رسالة دكتوراه كلية اقتصاد وعلم سياسية جامعة القاهرة 2011.

19– عبد العزيز مختار والفاروق بسيونى" التخطيط الاجتماعى" ،كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان، القاهرة.1982 ص361

20– عزيزة عبدالرازق ، التحولات الاجتماعية فى المجر ، فى مصطفى كامل السيد " محرر شرق أوربا بعد إنتهاء الحرب الباردة تحولاتها السباسية والاقتصادية والاجتماعية ، مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، جامعة القاهرة ، الجيزة 2004.

21– على ليلة ، أزمة النخبة : متغير فى أزمة الثقافة "فى مأزق التنمية فى الواقع المجتمعى المعاصر (أنساق القيم نوذجا) المجلة المصرية لتخطيط والتنمية ، مجلد 21 ، ج2 ، العدد الأول يونيو .2013

22– فوزى عبدالرحمن " التحديات الاجتماعية والثقافية للتنمية بالمجتمع المصرى فى مأزق التنمية .

23 – صابر بلول " السياسات الاقتصادية الكلية ودورها فى الحد من الفقر ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، مجلد 25 العدد الأول سوريا 2009.

24 – كريم السيد أحمد عبد الرازق. دور البرلمانات في دعم التطور الديمقراطي في الديمقراطيات الناشئة مجلس النواب في ضوء دستور 2014 نموذجا المؤتمر السنوي لكلية الاقتصاد

والعلوم السياسية . جامعة القاهرة حول " السياسية في مصـــر و التحـــديات الاقتصـــادية : وجهات نظر المستقبل" . 09-11 مايو العام 2015.

25- محمد عبد الشفيع بعنوان: نحو إطار منهجي لدراسة الفقر في الدول العربية (مع تركيز خاص على تحليل آليات إنتاج وإعادة إنتاج الفقر)

26- محمود عودة ، " التنمية الاجتماعية بين العمل الاجتماعي والسياسة الاجتماعية " ، المؤتمر القومي للتنمية الاجتماعية ، وزارة الشئون الاجتماعية 17-19 سبتمبر، القاهرة 2000.

27- مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار بمجلس الوزراء ، سياسات وبرامج التضامن الإجتماعى فى ضوء التجارب الدولية ، مجلس الوزراء ، القاهرة 2007.

28- معهد التخطيط القومى " التغيرات الاقتصادية والاجتماعية فى الريف المصرى قبل وبعد ثورة 25 يناير 2011 " سلسلة قضايا التنمية رقم 2014.

29- مجدة إمام ، " التغيرات الاقتصادية والاجتماعية فى الريف المصرى قبل وبعد ثورة 25 يناير 2011 " سلسلة قضايا التنمية رقم 2014.

30- وزارة التخطيط ، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية 2015/2014

31- نيفين محمد طريح " تفسير مصاعد النمو الاقتصادى فى مصر ودور الإنتاجية الكليـــة فـــى تحقيق النمو المستدام : منهج تنظيرى تطبيقى ، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ، معهد التخطيط القومى.

32- هانى خميس أحمد عبده ، الديمقراطية الاجتماعية وآفاق التحول نحو مجتمع الجـــودة فـــى مصر : دروس مستقاه من التجارب الدولية فـــى المجتمـــع المصـــرى وقضـــايا التحـــول الديمقراطى، " المؤتمر السنوى لعلم الاجتماع 7 ابريل 2012 ، قســـم الاجتمـــاع – ومكـــز البحوث والدراسات الاجتماعية ، جامعة القاهرة ، ط 1 ، 2014

المراجع الاجنبية

1- Heba EL–Laithy, Sherine Al–Shawarby. Measuring Inclusive Growth and Social Mobility in Egypt Before and After the Revolution. Annual Conference of the Faculty of Economics and Political Science. Cairo University on "Egypt's Political and Economic Challenges: Future Perspectives". 9–11 May 2015 .

2- Jan Claudius Völkel. Contributions and relevance of national parliaments in political transformation processes. Annual Conference of the Faculty of Economics and Political Science. Cairo University on "Egypt's Political and Economic Challenges: Future Perspectives". 9–11 May 2015 .

3- Rania Roushdy, Irene Selwaness. The Coverage Gap in the Egyptian Social Insurance System during a Period of Reforms and Revolts. Annual Conference of the Faculty of Economics and Political Science. Cairo University on "Egypt's Political and Economic Challenges: Future Perspectives". 9–11 May 2015 .

4- Samar Mahmoud Mohamed Abd Elmageed. Social Justice and Economic Growth: The paradox in Egypt. Annual Conference of the Faculty of Economics and Political Science. Cairo University on "Egypt's Political and Economic Challenges: Future Perspectives". 9–11 May 2015 .

5– Samr Abd Elmageed " Paper, presented at the Annual Conference of

the Faculty of Economics and Political Science, Cairo University on "Egypt's Political and Economic Challenges: Future Perspectives" – 9-11 May 2015 –

6- Amany Massaood" " Paper, presented at the Annual Conference of the Faculty of Economics and Political Science, Cairo University on "Egypt's Political and Economic Challenges: Future Perspectives" – 9-11 May 2015 .

7- Kareem El Saied Paper, presented at the Annual Conference of the Faculty of Economics and Political Science, Cairo University on "Egypt's Political and Economic Challenges: Future Perspectives" – 9-11 May 2015 .

8- Un Millennium project 2005 investing in Development: A practical plan to achieve the millennium Development goals' New York.

9- Lan Gough, "Welfare Regimes in East Asia and Europe Compared, in: New Social policy Agendas for Europe and Asia. Edited by Catherine Marshal and Oliver Botzpach, World Bank, 2003.